٣ ــ من بين المجموع الاجمالي للسكان، هناك ١٨,٤ ٪ فقط في حالة عمل فعلي، سواء في أعمال خاصة بهم، أو بالأجر[٣].

٤ ــ كمعدل عام في الضفة والقطاع، تتوزع اليد العاملة على النحو الآتي: الزراعة ٣٠,٥ ٪، الصناعة ١٤,٢ ٪، البناء ٩,١ ٪، قطاع الخدمات ٤٦,٢ ٪[٤]. هذا التوزيع ينطبق على العمال العاملين في المناطق المحتلة نفسها، بينما ٤٥,٣ ٪ من العمال الذين يعملون في اسرائيل ينتسبون إلى قطاع البناء.

٥ ــ في العام ١٩٦٨، سمح الحاكم العسكري الاسرائيلي بتشغيل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل. ولقد شكلت هذه الحقيقة منذئذ إحدى أكبر التبدلات الأساسية والخطيرة على الصعيد الاجتماعي ــ الاقتصادي في المناطق المحتلة. ويبين الجدول رقم ٢١ حجم هذه الظاهرة وخطورة شأنها النسبية.

الجدول رقم ٢١[٥]
حجم الطاقة العاملة وتوزيعها

الضفة الغربية	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	١٢٥,١	١٣٧,٦	١٢٩,٧	١٢٧,٤
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	٣٤,٩	٤٢,٦	٣٧,١	٣٥,٥
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٩	٣١,٠	٢٨,٦	٢٧,٩
قطاع غزة				
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	٦٣,٦	٧٣,٠	٧٦,١	٧٧,٣
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	١٧,٥	٢٦,١	٢٧,٨	٢٧,٤
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٥	٣٥,٨	٣٦,٦	٣٥,٤
الضفة والقطاع				
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	١٨٨,٧	٢١٠,٦	٢٠٥,٨	٢٠٤,٧
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	٥٢,٤	٦٨,٧	٦٤,٩	٦٢,٩
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٨	٣٢,٦	٣١,٥	٣٠,٧

التقديرات الرسمية لحجم الطاقة العاملة الفلسطينية المستخدمة في اسرائيل ناقصة، لأنها تغفل العمال الذين يتسللون في صورة غير مشروعة ليعملوا في اسرائيل، أي دون المرور على المكاتب الرسمية لتبادل العمال. ومن المعتقد أن هذه الفئة تضم ما بين ٢٠ و٢٥ ألفاً من المستخدمين. وإذا أخذنا هذه الفئة في الاعتبار، فقد ترتفع نسبة العاملين في اسرائيل إلى ٣٥ ــ ٤٠ ٪ من إجمالي الطاقة العاملة.

الجانب الذي يهمنا هنا في هذه المسألة يتعلق بمدى تأثير استخدام العمال في اسرائيل على المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة ذاتها. فلقد أفاد ٤٠ ٪ من الصناعيين المستجوبين بأنهم يعانون مصاعب في تدبير حاجتهم من الأيدي العاملة، بينما كان رد